﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾ [الرّعد: 39]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

لكلِّ أجلٍ قدَّره الله، من إرسال أو مصير، كتابٌ يمحو فيه ما يشاء ويُثْبِتُ

بعد أنّ بيّن النّظمُ الكريم في الآية السّابقة أنّ مجيء الآيات يكون بأمر الله تعالى وأنّ لكلِّ أجلٍ قدّره الله كتابًا أُثبت فيه، ووقتًا معلومًا يقعُ فيه، لا يتقدَّمُ عليه ولا يتأخَّرُ، ولا تكونُ آيةٌ إلّا بأجلٍ قد قضاه الله تعالى في كتابٍ؛ أتبع ذلك في هذه الآية ببيان علّته بقوله جلّ شأنه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿يَمۡحُواْ﴾: الميم والحاءُ والواوُ تدور تصريفاتُها على الذَّهابِ بالشَّيْءِ، يُقال: مَحا الشَّيءَ يَمْحوه ويَمْحاه مَحْوًا ومَحْيًا؛ إذا أذْهَبَ أثَرَه[2]، يُقالُ: مَحَتِ الرّيحُ السَّحابَ؛ أيْ: ذَهَبَتْ به، وتُسَمَّى الشَّمالُ مَحْوَةً؛ لأنَّها تَمْحو السَّحابَ، وامَّحَى الشَّيْءُ: ذَهَبَ أثَرُهُ، كذلكَ امْتَحَى[3]. والمَحْوُ: السَّوادُ الَّذي في القَمَرِ، كأنَّ ذلكَ كانَ نَيِّرًا فمُحي، والمَحْوَة: المَطْرة تمحو الجَدْبَ[4]، وحقيقةُ المَحْوِ في الآية: إزالَةُ شَيءٍ، وأُطلق هنا على تَغْييرِ الأحْوالِ وتَبْديلِ المَعاني، كالتَّكاليفِ والوَعْدِ والوَعيدِ[5].

2) ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾: الثّاءُ والباء والتّاءُ تدلُّ على دَوامِ الشَّيءِ، يُقالُ: ثَبَتَ ثَباتًا وثُبوتًا[6]، ومنه: ثَبْتُ الجَنانِ؛ أيْ: هو ماضٍ في الأمْرِ والحَرْبِ، وأثْبَتَ حُجَّتَهُ: أقامَها، وثَبَتَ القَوْلُ والأمْرُ: وضَحَ، ورَجُلٌ

(1) البقاعيّ، نَظْم الدُّرر: 10/360.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (محو - محا).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (محو).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (محا).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/164 - 165.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ثبت).

ثَبْتٌ؛ أيْ: حُجَّةٌ، والثّابتُ: اللّازمُ الواقفُ[1]، والثَّبْتُ: المُتَثَبِّتُ في الأُمُورِ، والإثبات والتَّثبيت تارةً يُقالُ بالفعل، فيُقال لِما يخرج من العَدَم إلى الوجود؛ نحو: أثبتَ اللّه كذا، وتارةً لِما يثبت بالحُكم، فيُقال: أثبت الحاكمُ عليه كذا أو ثَبَّته، وتارةً لِما يكون بالقَول، سواءٌ أكان صِدقًا أم كذبًا، فيُقال: أثبت التَّوحيد وصدَّق النُّبوَّة، وفلان أثبتَ مع اللّه إلهًا آخر[2]، وحَقيقَةُ الإثباتِ أو التَّثبيتِ في الآية: جَعْلُ الشَّيءِ ثابتًا قارًّا في مَكانٍ، ويُطْلَقُ مَجازًا على أضْدادِ مَعاني المَحْوِ.

3) ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾: أصلُ الأمِّ: كُلُّ شَيْءٍ يُضَمُّ إليه ما سِواهُ مِمّا يليهِ، فَإنَّ العَرَبَ تُسَمّي ذلكَ الشَّيءَ أُمًّا، ومِنْ ذلكَ: أُمُّ الرَّأْسِ؛ وهو الدِّماغُ[3]، ويُقال لكلِّ ما كان أصلًا لوجود شيء أو تربيته أو إصلاحه أو مبدئه أمٌّ[4]، فَكَلِمَةُ (أُمٌّ) مُسْتَعْمَلَةٌ مَجازًا فيما يُشبِهُ الأُمَّ في كَونِها أصلًا لِما تُضافُ إليه أُمٌّ؛ لأنَّ الأُمَّ يَتَوَلَّدُ منها المَولودُ، فَكَثُرَ إطلاقُ أُمِّ الشَّيءِ على أصلِهِ، والأُمُّ في الآيةِ مُرادٌ به ما هو أصلٌ للمَحْوِ والإثْباتِ اللَّذَيْنِ هما مِن مَظاهِرَ قَوْلِهِ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾؛ أيْ: لِما مَحْوُ المشيئاتِ وإثْباتُها مَظاهِرُ له وصادِرَةٌ عنه، فأُمُّ الكِتابِ: هو عِلْمُ اللّه تعالى بِما سَيُريدُ مَحْوَهُ وما سَيُريدُ إثْباتَهُ[5].

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

لكلّ أمرٍ قضاه اللّه وقدّره بمشيئته وقدرته، كتابٌ عنده تعالى

بيَّنَتْ هذه الآيةُ أنَّ اللّه يمحو ما يشاءُ مِن الأقدارِ المكتوبةِ، فَيَمْحو ما يشاءُ مَحوَه مِن شَقاوةٍ أو سعادةٍ، أو رِزقٍ أو عُمُرٍ، أو خيرٍ أو شَرٍّ، وغيرِ ذلك، ويُبقي منها ما يشاءُ، وذلك فيما يكونُ في أيدي الملائكةِ مِن صحفٍ. وعِندَه أمُّ الكتابِ، وهو: علم اللّه تعالى، أو: اللَّوح

(1) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة: (ثبت).
(2) الفيروزابادي، بصائر ذوي التّمييز: 2/347.
(3) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (أم).
(4) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (أم).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/168.

المحفوظ الّذي لا يُبَدَّل ولا يُغَيَّر، والّذي ترجِعُ إليهِ سائِرُ الأشياء، فهو أصلُها، وهي فروعٌ له وشُعَب.

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيّ:

دلالة فصل قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّـهُ مَا يَشَآءُ﴾:

الجملة في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ مستأنَفةٌ استئنافًا بيانيًّا للاحتراس؛ "لأنّ جملة ﴿لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ﴾ تقتضي أنّ الوعيد كائن وتأخيره لا يمنع وقوعه، ولمّا كان في ذلك تيئيسٌ للنّاس عُقِّب بالإعلام بأنّ التّوبة مقبولة، وبإحلال الرّجاء محلّ اليأس، فجاءت جملةُ ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ احتراسًا"[1].

الآجال بيد الله تعالى؛ يمحو ويُثبت مِنها بمشيئته، ما شاء كما شاء

سِرُّ التَّعبير بلفظ ﴿يَمۡحُواْ﴾:

عبّر النّظم الكريمُ في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾، بالمحو للدّلالة على تغيير الأحوال، والتّكليف والأمر والنّهي والوعد والوعيد، وحقيقة المحو: إزالة الشّيء، بحيث يكون غيرَ مُشاهدٍ، كإزالة الخطّ أو الصّورة، قال تعالى: ﴿فَمَحَوۡنَآ ءَايَةَ ٱلَّيۡلِ وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ﴾ [الإسراء: 12]، واستعمل في الآية للدّلالة على التّغيير، فإنّ تلك المفاهيم إذا صادفت ما في الواقع؛ كانت مطابقتها إثباتًا لها، وإذا لم تطابقه كان ذلك محوًا لها[2]، بخلاف الإزالة؛ فإنّها تُقال في الشّيء الّذي كان ثابتًا، وعلى هذا يختلف المحو عن الإزالة؛ لأنّها تدلُّ على تنحيةِ الشَّيء عن مَكانه، أمّا المحو فإنّه يدلُّ على ذهابِ الشَّيءِ بالكُلّية وليس تَنْحيتَهُ، ويُؤَكِّد ذلك قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: 41] الآية[3].

الأحكامُ عند الله، تخضع لأمره بينَ الإزالةِ والمحوِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/164.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/164 - 165.
(3) الرّاغب، المُفردات: (زال).

سِرُّ التّعبير بالمضارع ﴿يَمْحُواْ﴾:

تـجـدُّد وقـوع المـحـو، وفـق المـصـالـح، وبمشيئة الله وحكمته

عبّر النّظمُ الكريم بالفعل المضارع ﴿يَمْحُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ للدّلالة على تجدُّد ذلك واستمراره، فإنّ الله تعالى "ينسخ ما يشاء نَسْخَهُ مِنَ الأحكام؛ لِما تقتضيه الحكمةُ بحسَبِ الوقْتِ"[1].

دلالة إسناد المحو ﴿يَمْحُواْ ٱللَّـهُ﴾، إلى الاسم الأعظم:

الـلـه يفعل ما يشاء ويختار، له الخَلْقُ والأمرُ

أسندَ النّظمُ البليغُ المحوَ إلى الاسْمِ الأحسنِ في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾؛ للدّلالة على أنّ النّسخ والمحو لله تعالى، يوقِعُهُ متى يَشاءُ من أوقات الزّمان؛ لأنّه الملك الأعظم[2]، يتصَرَّف في كونه بما شاء وكيف شاء، ولبيان شرعيّة المحو والإثبات وكونهما بأمر الله تعالى لا بأمر أحَدٍ مِنَ الخلقِ، فإنَّ التّغييرَ في التّكاليف والوعد والوعيد وإيقاع العقاب وإرجائه إنّما هو بيد الله تعالى لا بأمر أحدٍ سواه.

دلالة ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا يَشَآءُ﴾:

بيان أنَّ مشيئتَهُ تعالى، تتناولُ عمومَ الأشياء

آثر النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بالاسْمِ الموصول ﴿مَا﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾؛ للدّلالة على تناوُلِ مشيئتِهِ عمومَ الأشياء، وذلك يشمل جميع الاحتمالات المُمكنة والصّور المتوقّعة؛ فهو "يَنْسَخُ ما يشاء نسخَه مِنَ الأحكام لِما تَقْتَضيهِ الحكمةُ بحسب الوقت، ﴿وَيُثْبِتُۖ﴾ بَدَلَه ما فيه المصلحةُ، أو يُبْقيهِ على حالهِ غيرَ منسوخ، أو يُثبتُ ما شاء إثباتَه مطلقًا أعمَّ منهما ومن الإنشاء ابتداءً، أو يمحو من ديوان الحفَظةِ الّذين ديدنُهم كَتْبُ كلِّ قولٍ وعمل ما لا يتعلّق به الجزاءُ ويُثْبِتُ الباقيَ"[3]، فالتّعبير بذلك

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/159.
(2) البقاعيّ، نَظْم الدّرر: 10/360.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 5/27.

للدّلالة على كونه عامًّا يشمَلُ كلّ ما يمكن أن يُمْحى أو يُثْبَتَ، وفائدة التّعميم تُظهر أنّهُ يدلّ على الإبهام، وذلك يؤدّي إلى توجّه "الأفهام إلى تعرُّف ذلك والتّدبّر فيه؛ لأنّ تحت الموصولِ صورًا لا تُحْصى، وأسباب المشيئة لا تُحصى"[1].

سِرُّ التَّعبير بالمشيئة في الآية:

المشيئَةُ أخصُّ من الإرادة

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بلفظ المشيئة دون الإرادة في قوله تبارك اسمه: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾؛ لكون المشيئةِ دالَّةً على إرادَةٍ كونيَّةٍ، وهو المُرادُ بيانُهُ في سياق الآيةِ، بخلاف الإرادَةِ فإنَّها نوعان: كونيَّةٌ وشرعيَّةٌ، فلو عُبِّر بها؛ لالتبسَ الأمرُ بينَ الإرادَتيْنِ أيُّهما المُرادُ، فيُحْتاجُ معه إلى تقييدٍ فيطولُ الكلامُ.

ولمّا كان الأمر هنا يتعلَّق بعموم الأشياء محوًا وإثباتًا؛ فقد كان المناسب التَّعبير بالمشيئة دون الإرادة.

دلالة الواو في قوله: ﴿وَيُثْبِتُۖ﴾:

الإثبات والمحو لله سبحانه دون غيره

عطفَ النّظمُ الكريم الإثباتَ على المحو في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ للمقابلة الّتي بينَهُما، وللدّلالة على أنّ قدرةَ الله تعالى وحكمتَه لا يحدُّها شيءٌ حتّى ما كان مكتوبًا، لأنّه هو الإله الحقّ ذو المشيئة المُطلَقة.

سِرُّ التَّعبير بالإثبات في قوله: ﴿وَيُثْبِتُۖ﴾:

الإثبات أعمّ من غيره، وهو خاصّ بالله، يمحو ويثبت كما يريد

آثر النّظم الكريم التَّعبيرَ بالإثبات دون الإبقاءِ في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُۖ﴾ للدّلالة على القرار؛ أيْ: يُثبت بَدَلَهُ ما فيه الحكمةُ[2]، أو يُبْقيهِ على حالهِ غيرَ منسوخٍ؛ لأنَّه ﷺ إذا أزال شيئًا فإنّه قد يُثبت آخرَ بدَلَهُ، مثل محوه بالتَّوبة جميعَ الذنوب وإثبات

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/165.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/160.

بدل ذلك حسنات[1]، ولم يعبّر بالفعل (يُبقي) مثلًا؛ لأنّ الإبقاء دالٌّ على إبقاء شيءٍ موجود، بأنْ يُتْرَكَ على حاله، بخلاف الإثبات؛ فإنَّهُ يَحْتَمِلُ ذلكَ، كما يحتمل أن يُراد بهِ المجيء بغير الشّيء السّابق، فحقيقة الإثبات: جعل الشّيْء ثابتًا قارًّا في مكان، ويُطلق مجازًا على أضداد معاني المحو المذكورة آنفًا، فهو يعدم ما يشاء من الموجودات ويُبقي ما يشاء منها، ويعفو عمّا يشاء من الوعيد ويُقرّ غيره، وكما ينسخ ما يشاء من التّكاليف؛ فإنّه يُبقي ما يشاء منها[2].

دلالة التّعبير بالمضارع ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾:

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بالفعل المضارع ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾، في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ للدّلالة على تجدّد ذلك الإثبات واستمراره، وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٍ ٢٩﴾ [الرحمن: 29]، فإنّ الله تعالى خَلَقَ الوجود ابتداءً، ثمَّ دام فيه فِعْلُهُ، ولم يتركه هَمَلًا.

الله يفعل ما يشاء ويختار، كلّ يوم هو في شأن

سِرُّ عدمِ ذِكْرِ متعلّق ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾:

اكتفى النّظم الكريم بذِكْر متعلِّق الفعل ﴿يَمۡحُواْ﴾ وهو عموم المشيئة، ولم يذكر ذلك المتعلّق مع الفعل ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾ في قوله تبارك اسمه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ وذلك طلبًا للإيجاز؛ إذِ اكتفى بالمذكور دليلًا على المحذوف، كما أنّ ذلك يناسب سياق الآية؛ فإنَّه لمّا بُني مضمونُ الآية على التّعميم ﴿مَا يَشَآءُ﴾؛ ناسبه أن يُطْلِقَ الإثبات، فيَتعاضَد التّعميمُ والإطلاق للدّلالة على الإيجاز والشّمول.

الإيجاز بحذف المعلوم مِن دلالة السّياق، مفيد في الإبانة

أثر تعدُّد القراءات في ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾:

في قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾

التّشديد أبلغُ منَ التّخفيف، في السّياق الشّريف

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/169.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/165.

اختلف القرّاء في تشديد الباء وتخفيفها من ﴿وَيُثَبِّتُ﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: ﴿وَيُثْبِتُ﴾ بسكون الثاء وكسر الباء، وقرأ الآخرون: (ويثَبِّت) بفتح الثّاء وتشديد الباء المكسورة، وكلاهما من مادَّةٍ واحدةٍ وجذرٍ واحدٍ، وكلاهما بمعنًى واحدٍ، كـ(أفرحتُه وفرَّحته)، ويكون المعنى: يمحو الله ما يشاء ويُثبته، فاستغنى بتعدية الأوّل من الفعلَيْن وهو قوله: ﴿يَمْحُواْ﴾ عن تعدية الثّاني[1]، إلّا أنَّ البلاغة تقتضي ذِكْرَ فرقٍ بينهما، وذلك من ناحية الصّيغة فـ(ثبَّتَ) بالتَّشديد ومضارعه (يُثَبِّت) لا يخلو مِن معنى المبالغةِ والتَّكثير أينما وقع[2].

دلالة الواو في قوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ﴾:

عطف النّظمُ الكريم الجملةَ في قوله جلّ شأنه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بالواو على الجملة في قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾[3]؛ لاشتراكهما بأنّهما من شأن الله تعالى وحده في أمر الحُكم والقضاء بإنزال الآيات والعقاب وغيره.

المحو والإثبات، من شأن الله ربّ الأرض والسّماوات

سِرُّ تقديم الخبر ﴿وَعِندَهُۥٓ﴾:

قدَّم النَّظْمُ الجليلُ شِبْهَ الجملة في قوله تبارك اسمه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ على المبتدأ؛ للدّلالة على أنّ الكتابَ كائن عنده وحده على وجه الحصْرِ والخصوص، وأنْ ليس لأحدٍ قدرةٌ أو إذْنٌ على أن يُبدّل أو يُنَزِّلَ شيئًا من نفسه.

الكتابُ المحفوظ، من خصائصِهِ سبحانهُ

دلالة التَّعبير بلفظ ﴿وَعِندَهُۥٓ﴾:

آثر النّظمُ الكريم التّعبيرَ بـ (عند) دون (لدى) في قوله جلّ شأنه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، فلم يَقُلْ: (ولديه أمّ الكتاب)؛ لأنّ (لدى)

(عند) في سياق هذه الآية، أعمّ من (لدى)، في الدّلالة

(1) أبو علي الفارسيّ، الحُجّة: 3/334 - 335.
(2) ابن أبي مريم، الموضّح في وجوه القراءات وعللها: 2/704.
(3) محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن: 7/145.

تُستعمل عند الكلام عَن وجود الشّيء الحاضر بالحيازة، فتقول: لديّ شيْء، وتقصد أنّه حاضر بحوزتك، أمّا (عند)؛ فتُستَخْدَمُ لِما في الحوزة حاضرًا أو غائبًا، تقول: عندي شيء، فلا يدلّ ذلك على أنّه حاضر معك أم غير حاضر[1]، والعنديَّة في الآية "عنديَّة الاسْتِئْثار بالعِلْم وما يتصرّف عنه؛ أيْ: وفي ملكه وعلمه أمّ الكتاب لا يَطّلع عليها أحدٌ، ولكنّ النّاس يرون مظاهرها دون اطّلاع على مدى ثبات تلك المظاهر وزوالها؛ أيْ: إنَّ اللّه المُتصرّف بتعيين الآجال والمواقيت، فجعل لكلّ أجلٍ حدًّا مُعيّنًا"[2].

سِرُّ التّعبير بلفظ ﴿أُمُّ﴾:

آثر النّظمُ الكريمُ التّعبيرَ بلفظ (الأمّ) في قوله جلّ شأنه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ دون الأصل، فلم يقل: (وعنده أصل الكتاب)؛ لأنّ الأصلَ أساسُ الشَّيْءِ، وهو أسفل كُلِّ شَيْءٍ[3]، بخلاف الأمّ؛ فإنَّه لفظٌ يُقال لكُلِّ ما كان أصلًا لوجود شيء أو تربيته أو إصلاحه أو مبدئه، وكلُّ شيء ضُمّ إليه سائرُ ما يليه يُسمَّى: أمًّا، و﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾: اللّوح المحفوظ؛ وذلك لكون العلوم كلّها منسوبةً إليه ومتولّدة منه[4]، فالأمّ: أبلغ في التّعبير عن اللّوحِ المحفوظ لِما تدلّ عليه مِن انْضِمامِ ما يُمْحى ويُثْبَتُ في الكتاب.

الأمّ أصل الشّيء لِما يتولّد عنها من فروع

سرّ التّعبير بلفظ ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ مُعرّفًا:

جاءَ لفظُ ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾ في قوله جلّ شأنه: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، مُعرّفًا باللّام، وكان قد ذُكر قبلَ ذلك مُنكّرًا في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾، فاللّامُ دالّة على العهد؛ إذْ إعادةُ ذِكْرِ النّكرة مع حَرْفِ التّعريف يدلُّ على أنَّ المعادة هي عينُ الأولى؛ أيْ: وعندَهُ أمّ ذلك الكتاب، وهو كتابُ الأجَلِ[5].

التعريف بعد التّنكير يُشير إلى أنّ الحديث مُنْصَبٌّ على النّكرة عينِها

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 298.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/168.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (أصل).
(4) الرّاغب، المفردات: (أمّ).
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/167 - 168.

سِرُّ التَّعبير بقوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

اخـتـصـاصُـهُ سُبحانه بـ (أُمُّ الْكِتابِ)، أبلغُ في بيانِ حُكْمِه وسُلْطانِه

آثر النّظمُ الكريمُ التَّعبير بقوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، دون أن يقول: (يمحو الله ما يشاء ويُثْبت في أُمِّ الكتاب)؛ وذلك لأنَّ التّعبير بقوله: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أفاد أنّ ذلك الكتابَ لا يطَّلِعُ عليه أحدٌ غيرُ الله تعالى[1]، ولأنَّه يدلّ على معنًى آخَرَ غيرِ معنى الإثباتِ؛ وهو أنّ الكتابَ مقصور على الله تعالى، وهذا المعنى لا يدلّ عليه التّعبيرُ بـ (ويُثبت في أمّ الكتاب).

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

المحو والإزالة:

المَـحْـوُ ذهـابٌ بـالـشّيء، والإزالة تنحيةٌ

المحوُ من (مَحَوَ)؛ وهو في الأصلِ يَدُلُّ على الذَّهابِ بِالشَّيْءِ، ومِنهُ: مَحَتِ الرّيحُ السَّحابَ؛ أيْ: ذَهَبَتْ بِهِ[2]، ومَحا الشّيءَ يَمْحوه: أذْهَبَ أثَرَه[3]، فالمَحْو: إزالة الأثر، قال تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾[4]، أمّا الإزالة فمن (زول)؛ وهو يَدُلُّ على تَنَحّي الشَّيْءِ عَنْ مَكانِه، وزالَتِ الشَّمْسُ عَنْ كَبِدِ السَّماءِ تَزولُ[5]، وزالَ الشّيء: فارق طريقته جانحًا عنه، قال: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ [فاطر: 41][6]، فعبّر في قوله جلّ شأنه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ بالمحو؛ لأنَّ النّسخ والتّغيير يقتضيان الذّهابَ بالشّيء، وليس المُرادُ التّنحية.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/166.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (محو).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (محا).
(4) الرّاغب، المفردات: (محو).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (زول).
(6) الرّاغب، المفردات: (زال).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 24 ، 808 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-21-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 24 : المجلد الرابع والعشرون، سورة الرّعد من الآية 16 إلى سورة إبراهيم الآية 25.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-21-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1718375 بتاريخ 2024/02/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»